

قانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١

في شأن هيئة الشرطة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة (٦١) من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ،

النص الآتى :

يُشكل مجلس التأديب الاستئنافي بقرار من وزير الداخلية بعدأخذ رأى المجلس الأعلى لهيئة الشرطة من أحد مساعدى وزير الداخلية رئيساً ، وعضوية رئيس إدارة الفتوى بوزارة الداخلية ، وأحد المحامين العموم .

وتسرى على أعضاء المجلس أحكام التنجى المبينة في المادة (٥٧) من هذا القانون ، فإذا قام رئيس المجلس مانع حل محله مؤقتاً أحد مساعدى الوزير يختاره وزير الداخلية ، أما إذا قام المانع بأحد العضوين الآخرين ندب الجهة التى يتبعها بدلاً منه في ذات درجته . ويمثل الادعاء أمام مجلس التأديب الاستئنافي مدير إدارة عامة بقطاع التفتيش والرقابة أو وكيله .

ولا يجوز للمجلس تشديد العقوبة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من الضابط وحده .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى القعدة سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٥ يولية سنة ٢٠١٨ مـ) .

عبد الفتاح السيسى